

تأسيس لجان الأحواض

- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن لجنة الحوض والسكرتارية الفنية.
- إضفاء الطابع المؤسسي على علاقات العمل بين جميع الجهات المحلية ذات العلاقة.
- تم تحديد آليات تمويل التكاليف الإدارية للجنة الحوض.

المهام

- عقد اجتماعات منتظمة وتنفيذ خطة عمل اللجنة.
- تقوم السكرتارية الفنية بما فيها اللجان الفرعية بتنسيق وتسهيل وتبادل المعلومات و التوسط بين الجهات المختلفة ذات العلاقة. كما تشارك اللجنة في اتخاذ قرارات الخطط الإدارية بشأن تنمية الموارد المائية، مشاريع الري، أدوات إنفاذ ومراقبة اللوائح المائية حول استخدام المياه إضافة إلى مسائل الحفاظ على و حماية الحوض.
- هناك متابعة لتطبيق قانون المياه ولائحته الداخلية فضلاً عن تنفيذ خطط إدارة الموارد المائية جنباً إلى جنب مع استراتيجيات وسياسات قطاع المياه.

التحديات

- اعتماد ودعم مفهوم لجنة الحوض من قبل المحافظ.
- يجب أن تكون هناك مصلحة لفروع/وحدات الهيئة العامة للموارد المائية في لجان الأحواض وأنشطتها.
- يجب إشراك فروع/وحدات الهيئة العامة للموارد المائية في جميع الخطوات الرامية لتشكيل لجان الأحواض.
- ينبغي بناء قدرات الهيئة، لجنة الحوض والسلطات المحلية حول الإدارة اللامركزية للموارد المائية.
- لا بد من توضيح المهام المحددة والشروط المرجعية للجنة الحوض لجميع المعنيين.
- يجب أن يكون عدد أعضاء لجان الأحواض مناسباً لاتخاذ القرارات.
- ينبغي خلق الثقة والحفاظ على التوازن بين المحافظة والمستويات المجتمعية.
- الاستفادة المالية للجان الأحواض على المدى الطويل.
- يجب أن تظل مهام لجان الأحواض مرنة وتتماشى مع الظروف المتغيرة في الحوض.
- تشجيع مشاركة المرأة

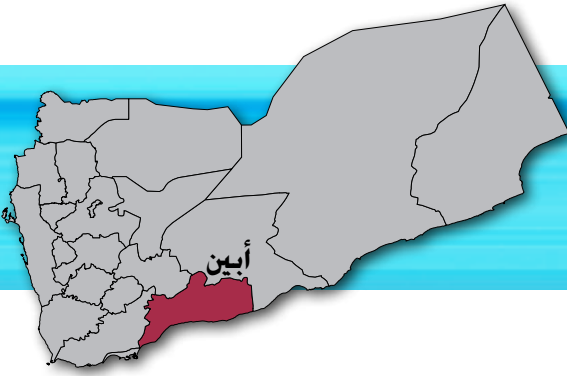
قام مكون «الإدارة اللامركزية للموارد المائية» التابع للتعاون الفني الألماني بمتابعة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون المياه لعام ٢٠٠٢ بغية مساعدة الهيئة العامة للموارد المائية في مهمتها المتمثلة بالوصول إلى إدارة رشيدة، لامركزية وتشاركية للمياه. والهدف العام هو تمكين الهيئة العامة للموارد المائية من تأدية مهامها بالتعاون مع لجان الأحواض في المناطق التي تم اختيارها وفقاً للإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه و البرنامج لاستثماري. وهكذا، ينصب التركيز على إنشاء لجان أحوض تمتلك القدرات التشغيلية والمالية لضمان الوصول إلى إدارة مستدامة وتشاركية للموارد المائية. ومن جانبه يقوم التعاون الفني الألماني بدعم جهود بلورة الاستراتيجيات وتقديم المشورة المنهجية والقطاعية للهيئة والسلطات المحلية لتشكيل لجان الأحواض و الدفع باتجاه تنفيذ خططها لإدارة مياه الحوض. وتحظى مشاركة المجتمع المدني وباقي المعنيين الآخرين في عملية صنع القرار بالمساعدة والمساندة.

مرحلة الإعداد لإنشاء لجان الأحواض

- بعد الاتفاق مع المركز الرئيسي للهيئة العامة للموارد المائية تم تفعيل دور الفروع المعنية وإشراكها في جميع الخطوات التحضيرية.
- تم تحديد كافة المعنيين الرئيسيين والتواصل معهم وإشراكهم في عملية.
- تم تشكيل فريق عمل من ممثلي المجتمع المحلي وذوي العلاقة لمناقشة ورفع مستوى الوعي بشأن الجوانب القانونية ومنظومة القيم والأعراف المحلية فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية أثناء الاجتماعات وورش العمل.
- تم التوصل إلى اتفاق ورؤى مشتركة تتناسب مع الإدارة اللامركزية والتشاركية للموارد المائية.
- تم تحديد مهام لجنة الحوض وهيكل العضوية وكذا السكرتارية الفنية.
- تمت صياغة مسودة قرار وزاري بشأن تشكيل لجان الأحواض وتحديد مهامها.

مرحلة التأسيس

- عُرضت مسودة القرار على رئيس الهيئة العامة للموارد المائية ثم وزير المياه والبيئة وأخيراً على مجلس الوزراء.



لجنة حوض أبين

- الاستدامة: تلقت اللجنة أول موازنة لتغطية النفقات التشغيلية في ٢٠١٠ من المحافظة كما تم تأمين موازنة عام ٢٠١١. كما خصص المحافظ قطعة أرض لبناء مقر للجنة.
- لامركزية الهيئة العامة للموارد المائية: أنشئت وحدة تنفيذية تابعة للهيئة مجهزة وقد تم ترشيح وتفعيل الموظفين فيها.
- تنمية القدرات: عقدت دورات تدريبية ورحلات دراسية لاثنتين من أعضاء اللجنة لتنمية قدراتهم.
- الموارد البشرية: تم إدخال نظام المحاسبة الحكومية وتم ترشيح المحاسبين المعنيين بإدارة النظام. علاوة على ذلك، تم اختيار منسقين محليين وتدريبهم.
- العمل الجماعي: نزولاً عند توصية لجنة الحوض، تم تخصيص ٣٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي لتحسين نظام الري (عام ٢٠١٠ وقد نفذت ٥٠٪ من الأنشطة).

الدروس المستفادة

- تفويض الصلاحيات من قبل فرع الهيئة العامة للموارد المائية للسكرتارية الفنية ولجنة الحوض.
- أهمية وجود رؤية مشتركة واتفاق لإدارة الموارد المائية وتحديد دور ومهام لجنة الحوض.
- الدعم من قبل المحافظ منذ البداية هو المفتاح لنجاح لجنة الحوض. ويجب اختيار موظفي الوحدة التابعة للهيئة على أساس الخبرة والمؤهلات والمعرفة بالسياق المحلي.
- لا بد من الوثوق بالدعم الفني والتعاون الألماني.
- لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الوضع القبلي في الحوض.

التحديات المستقبلية

- تنفيذ قرارات لجنة الحوض يجب أن يخضع للمتابعة المنتظمة.
- يجب على المجتمع المحلي أن يدرك حدة المشكلة.

تقع دلتا أبين في جنوب غرب محافظة أبين على ساحل خليج عدن. وتمثل السيول القادمة من المناطق المطرية المتمثلة بوادي حسان ووادي بنا المصدر الأساسي لموارد المياه السطحية والجوفية في الدلتا. الحوض ككل يشمل كلا المنطقتين ويمتد إلى أبعد من حدود المحافظة حيث يغطي الواديين أجزاء كبيرة من خمس محافظات هي أبين ولحج والضالع وإب والبيضاء. ويشهد الحوض تزايداً في عدد الآبار لكن مشكلة المياه في الحوض تظل أقل خطورة عما هو الحال في باقي الأحواض. ومع ذلك، فإن تزايد عدد السكان، قلة كفاءة إدارة الموارد المائية وزيادة زراعة الفواكه المستنزفة للماء، قد يؤدي إلى زيادة استخراج المياه الجوفية في المستقبل. تأسست لجنة حوض أبين في عام ٢٠٠٧ وعقدت أول اجتماع لها في مارس ٢٠٠٨. ومنذ التأسيس، كان المحافظ من أكبر الداعمين للجنة الحوض، الأمر الذي شكل عاملاً رئيسياً في نجاح لجنة الحوض. وقد تمت تعبئة الفاعلين المحليين من خلال العديد من الزيارات الميدانية المشتركة لمنطقة دلتا أبين والتي نفذت بالتنسيق الوثيق مع فرع الهيئة العامة للموارد المائية- عدن. كما شملت عملية مسح أهم اللاعبين الرئيسيين أهم قبيلتين في يافع والفضلي. ونظراً للقبول الواسع التي حظيت به أهداف لجنة الحوض، فقد ضمت اللجنة أكبر عدد ممكن من الممثلين والمعنيين.

الإنجازات

- لجنة حوض: حيث تعقد اجتماعات منتظمة مع نسبة عالية من الحضور تقارب ٩٨٪.
- الحكم الرشيد للمياه: تحت إشراف ودعم المحافظ، تأسست لجنة خاصة لمراقبة عمليات الحفر العشوائي. كما تتم مراقبة كمية المياه الجوفية المستخرجة من الآبار المرخصة بشكل منتظم منذ عام ٢٠٠٩.
- إشراك المعنيين: تم إعداد خطة أنشطة سنوية للجنة الحوض وقد نفذت ٧٠٪ من القرارات التي اتخذها اللجنة.



لجنة الحوض بصعدة

- **الحكم الرشيد للمياه**: المراقبة والتنسيق والتطوير المؤسسي لهيئات المياه والري المحلية لى جانب لجنة الحوض.
- **إشراك الجهات ذات العلاقة**: تمت صياغة خطة لإدارة الموارد المائية ٢٠٠٥ بإشراك مختلف المعنيين.
- **تنمية القدرات**: ورش عمل، حوار في إطار المجتمع المحلي إضافة إلى اللقاءات الجماعية والثنائية التي أجريت وأحدثت تغييرات بناءة في المواقف والسلوك.
- **العمل الجماعي**: وضعت رؤية شاملة لإدارة الحوض لإضفاء الطابع المؤسسي على جمعيات وجماعات مستخدمي المياه.

الدروس المستفادة

المسؤولية المشتركة عن إدارة الموارد المائية في المستقبل سيساعد في توليد الإحساس بتملك الإنجازات. وهذا أمر ضروري لتفعيل واستدامة عمل لجنة الحوض. كما أن إشراك جميع المعنيين يعد من الأهمية بمكان من أجل طرح موضوع منهجية المشاركة في صنع القرار وضمان نجاحها. يجب أن يدرك الناس كم هي المشكلة ملحة.

التحديات المستقبلية

منذ اندلاع النزاع في المحافظة، لم تعقد لجنة الحوض أية اجتماعات. كما أن شعور المؤسسات الحكومية بملكية لجنة الحوض لم تعد موجودة. فالتوصل لحل النزاع المائي يستدعي تيسيره من خلال لجنة الحوض. كما أن تطوير إدارة تشاركيه تظل موضع شك من دون تفويض الصلاحيات إلى المستويات الأدنى. ثمة حاجة أيضاً لبلورة مفهوم لوقف عمليات الحفر العشوائي وتنظيم ومراقبة استخراج المياه الجوفية من الآبار وإصدار التراخيص. ولا بد من إعادة تفعيل دور لجنة الحوض متى ما كان الوضعين السياسي والخلافي في صعدة سائحين.

يقع حوض صعدة شمال اليمن في محافظة صعدة على الحدود مع المملكة العربية السعودية. وقد شهد الحوض عمليات حفر آبار مياه جوفية واسعة النطاق منذ السبعينات من القرن الماضي، وتبع ذلك معدلات استخراج سنوية تتجاوز التغذية السنوية لدرجة يصعب تعويضها. تهطل الأمطار سنوياً على الحوض وقلما تتجاوز ١٨٠ ملم. وتدرجياً أصبحت المياه الجوفية المصدر الوحيد للري المنتظم، لاسيما الرمان والتفاح والبرتقال والقات. وقد صدر قرار عن مجلس الوزراء بشأن إعلان حوض صعدة منطقة حجر مائي للتعامل مع الوضع الحاد للمياه الجوفية في الحوض. وكان محور اهتمام لجنة حوض صعدة يتركز في تنظيم إدارة الموارد المائية لأغراض التنمية الاقتصادية-الاجتماعية في ظل حساسية الوضع السياسي في الحوض. كما جرى التركيز بصورة خاصة على تنمية الوعي لدى المجتمعات المحلية وجماعات مستخدمي المياه لترسيخ المفاهيم القائمة على المشاركة. وهذا أمر ذو أهمية خاصة في البيئة التقليدية في صعدة، حيث الإدارة من أعلى إلى أسفل تبدو أكثر رسوخاً. منذ تأسيس فرع الهيئة العامة للموارد المائية في صعدة عام ٢٠٠٤، حظي بالدعم المستمر لتأسيس وتفعيل لجنة الحوض. وقد تم مناقشة مسودة قرار مجلس الوزراء بإنشاء لجنة حوض صعدة بوجود المجالس المحلية، هيئات الزراعة والري، فرع الهيئة والإدارة العامة بالإضافة إلى وزارة المياه والبيئة، وصدر من قبل مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٥م.

الإنجازات

- **لجنة الحوض**: تم إنشاء لجنة الحوض كهيئة تضم ممثلي كافة الجهات ذات الصلة، ومن أعضائها تم تحديد مجموعات عمل لمناقشة مواضع ذات سمة تخصصية، وهي مجاميع مستخدمي المياه، التوعية والتنقيف، الري والحفر والشؤون اليومية.



لجنة الحوض بعمران

الدروس المستفادة

- من أجل العمل بشكل صحيح والحصول على الدعم اللازم، هناك حاجة إلى إنشاء وحدة مستقلة تتبع الهيئة العامة للموارد المائية.
- نظراً للعقليات المحلية السائدة، يجب النظر في إعداد نموذج قائمة على الحوافز لمكافأة المجتمعات المحلية والمجالس المحلية للوصول إلى إشراف جيد على الموارد المائية.
- يجب على المجتمع المحلي وخصوصاً المحافظ أن يكونا على بينة من مسألة ندرة المياه وتبعاتها لضمان الحصول على دعمهما وتأييدهما.

التحديات المستقبلية

- تخصيص موازنة مالية على المدى الطويل لتأمين أنشطة لجنة الحوض.
- إنشاء وحدة مستقلة للهيئة العامة للموارد المائية كأساس لتكوين سكرتارية فنية لجنة حوض فاعلة.
- البحث عن وترشيح موظفين مؤهلين لدى الهيئة العامة للموارد المائية لتفعيل الوحدة المقترحة.
- تطوير نموذج لوقف عمليات الحفر العشوائي وتقديم وطرح فكرة نقل المياه داخل الحوض نفسه من خلال مجموعة تشريعات يتبناها المجتمع وتحظى بالإجماع.
- خلق الوعي العام / المؤازرة اللازم بمسألة ندرة المياه وضرورة إدارة الموارد المائية.
- بناء القدرات والتدريب على بناء الفريق وإيجاد أساس لقيم مشتركة في إدارة الموارد المائية.
- تنظيم اجتماعات دورية منتظمة للجنة الحوض.

يقع حوض عمران شمال العاصمة صنعاء في محافظة عمران، ويشهد هطول أمطار بمعدل سنوي نادراً ما يتجاوز ٢٥٠ ملم. وتشكل الزراعة مصدر الدخل الأهم للسكان، حيث تبلغ المساحة المزروعة ١٤٪ من إجمالي المساحة الكلية للمحافظة. خلال موسم الأمطار- خاصة في المناطق الغير المروية- يزرع المواطنون الحبوب والذرة والدخن والبرسيم. أما القات والخضروات فتزرع في المناطق الزراعية المروية. بدأت عملية حفر آبار المياه الجوفية في عمران منذ وقت مبكر في السبعينيات من القرن الماضي. وبحلول عام ٢٠٠٥، كان هناك ما يربو عن ٢٥٠٠ بئر عميقة تضخ المياه الجوفية لأغراض ري المزروعات الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستويات المياه الجوفية بواقع ستة أمتار سنوياً. وقد تعززت هذه العملية نتيجة خليط من الأسباب مثل: المناخ الصحراوي للشريط الحدودي، الزيادة الموهلة في عدد الآبار الجديدة وعمليات تعميق الآبار الحالية، الزيادة السكانية وكذا التهور في الاستخدام العشوائي والغير منظم للموارد المائية. ويتراوح متوسط عمق الآبار في الوقت الحاضر بين ٤٠٠-٢٥٠ م. كما يتجاوز الاستنزاف السنوي معدل التغذية بنسبة تصل إلى عشرة أضعاف، مما أدى إلى زيادة ملوحة المياه الجوفية، ارتفاع تكاليف الضخ وبالتالي ارتفاع أسعار المحاصيل. وبالنظر إلى مسح البيئة الاجتماعية، تسود العقليات القبلية وأهمية القانون العرفي للمياه وقدرات التكيف الاجتماعي من جانب المجتمعات المحلية نفسها.

الإنجازات

- **لجنة الحوض:** تأسست لجنة حوض عمران عام ٢٠٠٨ بهدف تنسيق عمليات تخطيط ومراقبة الموارد المائية.
- **إشراك ذوي العلاقة:** تم إعداد خطة لإدارة الموارد المائية بعد حوار شمل مختلف المعنيين بالموضوع وبموافقة المحافظ.
- **تنمية القدرات:** تم إعداد وتنفيذ دورة تدريبية للجنة الحوض عام ٢٠٠٩ وذلك بهدف تزويد جميع الأعضاء بنفس القدر من المعارف فيما يتعلق بمهامهم في جانب الإدارة المائية.



السكرتارية الفنية / الوكالة الألمانية للتعاون الفني - تعزيز الإصلاح القطاعي لخدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية

- تنفيذ التقييم السنوي المشترك للإستراتيجية الوطنية والبرنامج الإستثماري لقطاع المياه للأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، و ٢٠٠٨.
- تنفيذ دراسة تعزيز اللامركزية لخدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية لتعزيز إستقلالية المرافق العامة.
- إجراء دراسات تحليل الأثر الإجتماعي والفقر لقطاع الري، المياه والصرف الصحي للمناطق الريفية والمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية بالتعاون مع البنك الدولي.
- تقديم الدعم الفني والمؤسسي لإنشاء نظام المتابعة والتقييم لقطاع المياه على ضوء الإستراتيجية الوطنية.

الأثر

مخرجات أنشطة السكرتارية الفنية ستكون الأساس لتمكين الوحدة المؤقتة للناظم لتعيين الموظفين ووضع الأدوات الناظمة، تأسيس وحدة المراقبة والتقييم وكذلك تنفيذ توصيات الدراسات المالية والقانونية لإنشاء الشركة العامة الريادية (في حالة إثبات الجدوى). وستستخدم الحكومة اليمنية هذه المخرجات لرفع القدرات الإدارية لوزارة المياه والبيئة، تطوير قدرات إدارة القطاع في المراقبة والتقييم، إنشاء الجهة الناظمة لخدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية وتعزيز اللامركزية على ضوء الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الإستثماري لقطاع المياه والذي سيساهم في تعزيز الإصلاح القطاعي لخدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية.

الدروس المستفادة

أكثر العقبات التي تواجه الإصلاح القطاعي تم التغلب عليها لوجود الإرادة السياسية لدى وزارة المياه والبيئة، الدعم المستمر من المانحين و الخدمات الإستشارية طويلة المدى التي تقدمها السكرتارية الفنية منذ ١٣ عاما لتنفيذ الإصلاح. وقد عملت الإرادة السياسية وزيادة الطلب على المستوى المحلي معاً مع زيادة الوعي العام في تنفيذ اللامركزية للقطاع. ويُمثل المزج الصحيح للمساعدات المالية و المعرفة الفنية و التطوير المؤسسي من الجهات التنموية هو الطريق الصحيح نحو الإصلاح الناجح للقطاع. ويجب إعطاء مزيد من الأهمية لتعزيز اللامركزية وتنمية الموارد البشرية في كل المستويات، وكذا رفع الوعي العام المستمر وتشجيع بناء علاقات جيدة مع العملاء خلال تنفيذ عملية اللامركزية.

السياق

تدعم الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ) السكرتارية الفنية بوزارة المياه والبيئة منذ إنشائها في عام ١٩٩٧. وتقوم السكرتارية الفنية بدعم إصلاح قطاع المياه في المناطق الحضرية ضمن قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٧ لعام ١٩٩٧ بحسب المبادئ الرئيسية التي تتضمن اللامركزية، العمل بالمبادئ التجارية، الفصل بين تشغيل الخدمة والمهام الناظمة وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص. وحيث أن اللامركزية لخدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية وصلت إلى ٩٥٪ من خلال المؤسسات المستقلة وفروعها، فإن السكرتارية الفنية تركز الآن على تعزيز الإصلاح القطاعي بوضع التنظيم، إنشاء شركات عامة ودعم نظام المراقبة والتقييم بوزارة المياه والبيئة. وتتعاون الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ) مع المنظمات الألمانية الأخرى مثل بنك إعادة الإعمار الألماني (KfW) و مركز الهجرة والتنمية الدولية (CIM) والمؤسسة الألمانية للخدمات التنموية (DED) والمؤسسة الدولية لبناء القدرات (InWent) والمعهد الإتحادي لعلوم الأرض والمصادر الطبيعية (BGR) وكذلك مع شركاء التنمية مثل البنك الدولي والحكومة الهولندية.

المنهجية

تقدم الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ) الدعم الفني لمكتب الوزير، مجموعات التسيير واللجان وينظم ورش عمل خاصة للقطاعات المتعددة، البعثات التعليمية واللقاءات الإقليمية المتخصصة لتبادل المعلومات والخبرات لتنفيذ وتعزيز إصلاح خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية.

الإنجازات

- حققت وزارة المياه والبيئة بالمساعدة الفنية المقدمة من السكرتارية الفنية
- لامركزية ٩٥٪ من قطاع المياه والصرف الصحي في الحضر من خلال إنشاء ١٥ مؤسسة محلية مستقلة في ١٤ محافظة و ١٢ مرفق مستقل.
- تطوير الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الإستثماري لقطاع المياه وتحديثها.
- تسهيل عملية صنع القرار لتطوير نموذج الناظم المناسب لليمن وعمل مفهوم شامل لتنفيذ الجهة الناظمة لخدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية.
- تطوير وتنفيذ نظام معلومات مؤشرات الأداء لإستخدامه كأداة إدارة ومراقبة على المستوى الوطني والمحلي.

giz



التعاون الفني اليمني الألماني - برنامج قطاع المياه
التطوير المؤسسي لقطاع المياه



تطوير الموارد البشرية في قطاع المياه

السياق

يهدف مكون تطوير الموارد البشرية إلى مساندة تطوير الموارد البشرية في قطاع المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية. وبحسب الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري فإن «النقص في الكوادر البشرية المؤهلة يشكل أكبر عائق لبناء القدرات اللازمة للإدارة الجيدة للمياه».

تعاني مرافق المياه والصرف الصحي من فائض في أعداد الموظفين كما تعاني أيضاً من نقص كبير في أعداد المهنيين الاحترافيين ذوي الخبرة، وهذا كله ناتج عن وراثة مرافق المياه لقوى عاملة تم توظيفها بموجب قوانين الخدمة المدنية. باختصار فإن مرافق المياه والصرف الصحي فيها فائض في القوى العاملة وفيها قوى عاملة غير مؤهلة.

المنهج

يتناول مكون تطوير الأفراد هذه المشكلة بمنهج كلي (شامل) يقوم بشكل أساسي على المبادئ الإرشادية الاستراتيجية لتطوير الموارد البشرية في قطاع المياه.

إن رفع كفاءة الموظفين في مرافق المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية من خلال مواضيع التدريب التقنية والإدارية والمالية يبقى أداة مهمة ولكنها ما عادت الأداة الوحيدة المهيمنة كما كانت عليه في السابق. في إطار دعم التدريب تم إيجاد فرص جديدة لدعم التدريب على رأس العمل (لنقل المهارات من الموظفين ذوي الخبرة إلى الموظفين الجدد) ولتعزيز بناء فرق العمل على المستوى الإداري و لرفع الوعي حول استنزاف الموارد المائية.

الإنجازات منذ ٢٠٠٧

- بناءً على تحليل نقاط القوة والضعف في مرافق المياه تم تطوير عشرة مبادئ إرشادية استراتيجية وتم الاتفاق عليها مع المساهمين الرئيسيين في القطاع كأساس لأنشطة تطوير الموارد البشرية.
- الاستمرار في عملية مؤسسة تطوير الموارد البشرية في

قطاع المياه.

- تأسيس مركز تنمية الموارد البشرية لتقديم خدمات شاملة لمرافق المياه.
- التوسع في الدورات التدريبية كماً ونوعاً استجابة لمطالب مرافق المياه وتحسين عملية التنسيق لهذه الدورات.
- تم تدريب ما مجموعه ١٤٤٠ من موظفي قطاع المياه، منهم ٤٣ موظفة في الفترة ما بين ٢٠٠٧ وحتى شهر حزيران ٢٠١٠.

الأثر (النتيجة المرجوة)

- أن تتمكن مرافق المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية من إدارة عملية تطوير الموارد البشرية لتحقيق أداء أفضل.
- رفع المؤهلات التقنية والإدارية للموظفين لتقديم خدمات أفضل للزبائن.
- إدارة مصادر المياه الشحيحة من قبل المرافق بكفاءة أكثر.
- أن تتشارك مرافق المياه بالخبرات والتجارب الإيجابية وأن تعالج المشاكل المشتركة معاً.

الدروس المستفادة

- لا يزال معظم المدراء والمهنيين (الاحترافيون) يعانون من نقص في المعرفة اللازمة لكيفية تطوير الموارد البشرية.
- كل المرافق بحاجة لزيادة المخصصات المالية لتطوير الموارد البشرية (من ٣ - ٥ ٪ من إجمالي الرواتب).
- لا يزال المدراء ينظرون لمرافق المياه على أنها إدارات حكومية وليست مرافق تقدم خدمات أساسية على أسس تجارية.
- التنسيق الناجح مع مرافق المياه يعتمد على الزيارات والتفاعل الشخصي ولكن الزيارات معطلة بسبب الوضع الأمني السائد والقيود على التنقل الداخلي.
- المنهج الاستراتيجي الذي يشمل المبادئ الإرشادية الإستراتيجية أساس صالح للتعاون، فهو يوفر التوجيه المستمر لعمليات تطوير الموارد البشرية.



تطوير مرافق المياه والصرف الصحي الحضرية

الخلفية

- استعادة التكلفة للمرافق: حيث أن ١٠ من ١٧ مرافق يقدمون الخدمة بعائد يغطي أكثر من ٩٠٪ من التكاليف
- تناقص شكاوي المستهلكين: معدل ١٥١ شكوى / ١٠٠٠ توصيلة منزلية (مياه أو مياه ومجاري) في المناطق المدعومة
- تحسن كفاءة التحصيل: بلغت كفاءة التحصيل في خمس مرافق أكثر من ٩٥٪ وفي ٧ مرافق ما بين ٨٠٪ و ٩٥٪
- تطوير مكونات نظام المعلومات الجغرافية وكذا نظام المعلومات الجغرافية المعتمد على أسس تجارية (في ٤ مدن فقط).

إن إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي في الكثير من المدن والمناطق الريفية غير ملائمة، فلم تكن شحة الموارد المائية والمالية فقط لكن مرافق المياه المسؤولة سادها غياب القدرة المطلوبة على الإدارة والتشغيل. منذ بدأ إصلاح قطاع المياه في ١٩٩٧م أنشئت مرافق المياه المستقلة ومنحت الاستقلال المالي لاكتساب الكفاءة وتحسين مستوى الخدمة للسكان.

النهج المتبع

يسعى المكون الثالث نحو تحقيق الهدف التالي:

- «أن الكفاءة التشغيلية لمرافق المياه والصرف الصحي قد تحسنت»
- وكذا يساعد مرافق المياه على:
- تطوير هياكل تنظيمية فعالة
- وضع أسس تجارية سليمة
- تحسين إدارة علاقات المستهلكين.

إضافة إلى ذلك، يتم تشجيع اللجان الاستشارية ومجالس الإدارة على المشاركة في الإشراف على استثمارات مرافق المياه وتشغيلها.

يدعم هذا المكون مرافق المياه من خلال الخدمات الاستشارية، تسهيل تبادل الخبرات بين مرافق المياه وكذا متابعة المواضيع مع وزارة المياه والبيئة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. تصميم حملات التوعية السكانية وتنفيذها بالتعاون مع الأطراف ذوي العلاقة في محيط مرافق المياه ومن ضمنهم المنظمات الغير حكومية.

يجري حالياً دعم ١٧ مرافق مياه في أرجاء اليمن بدءاً من العاصمة صنعاء حتى المدن الثانوية الأصغر. دعمنا يمتد من الزيارات المنتظمة للمتابعة إلى بناء مكثف للقدرة.

الإنجازات

منذ بدء البرنامج في عام ٢٠٠٦، تحققت نتائج من حيث:

الأثر

- تشير التقديرات في ٢٠٠٨م إلى أن نحو ٢,٥ مليون نسمة منهم ٥٠٪ فقراء يحصلون على إمدادات مياه يعتمد عليها، بفضل البرنامج اليمني الألماني في قطاع المياه. كما تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٤,٥ مليون نسمة يستفيدون من تحسن تشغيل مرافق المياه المدعومة من المكون الثالث.

الدروس المستفادة

- إدارة الموارد البشرية: موضوع أساسي في سياق إجراءات التوظيف الذي يتم في كثير من الأحيان ولا يتفق مع احتياجات مرافق المياه من حيث نوعية وعدد الموظفين
- الإدارة المالية: هي أساس استمرارية مرافق المياه المستقلة، وعلاقات المستهلكين تعتبر ذات أهمية بالغة في عمل مرافق المياه
- التغيير في الهياكل التنظيمية لمرافق المياه يمكن أن ينجح إذا كان يسير جنباً إلى جنب مع التغيير الضروري في عقليات وعادات العمل
- الثقة المكتسبة من جميع الأطراف ذات العلاقة، بفضل أعمالنا طويلة الأمد والنتائج الواضحة هي أحد أهم أصولنا القيمة.

giz



التعاون الفني اليمني الألماني - برنامج قطاع المياه
التطوير المؤسسي لقطاع المياه



الإدارة اللامركزية للموارد المائية

النتائج

- توفير الأموال اللازمة للجنة الحوض استقطاباً من موازنة محافظة أبين وعبر برنامج دعم قطاع المياه.
- تشكيل شرطة المياه والري في أبين لمراقبة التوزيع العادل للمياه السطحية ووقف عمليات الحفر العشوائي..
- تقدم أحواض أخرى بطلبات دعم لتأسيس لجان أحوض فيها بهدف تخفيف حدة الصراعات على المياه.

التحديات المستقبلية

- تعزيز الوضع المؤسسي للهيئة العامة للموارد المائية حيث يعاني من الضعف.
- استكمال إطار التحول نحو لجان أحواض مستدامة مالياً.
- لا بد للهيئة من الاعتراف بلجان الأحواض باعتبارها تؤدي إحدى مهامها.
- يتعين تعزيز الوعي والثقة بلجان الأحواض.

الدروس المستفادة

- على محافظ الحوض المائي الذي وقع عليه الاختيار الموافقة على، ودعم مفهوم لجنة الحوض
- لا بد أن تكون هناك مصلحة قوية للفروع/الوحدات المعنية التابعة للهيئة في أنشطة لجان الأحواض.
- يجب إشراك فروع/وحدات الهيئة في جميع الخطوات الرامية لإنشاء لجان الأحواض.
- ينبغي بناء قدرات الهيئة ولجان الأحواض والسلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- يجب أن تكون المهام المناطة بلجنة الحوض والشروط المرجعية واضحة لجميع الجهات المعنية.
- يجب أن يكون عدد أعضاء لجان الأحواض مساعداً لاتخاذ قرارات فعالة.
- لا بد من تشجيع مشاركة المرأة في لجان الأحواض.

يتوافق مكون «الإدارة اللامركزية للموارد المائية» التابع للتعاون الفني الألماني مع قانون المياه لعام ٢٠٠٢ المعد لمساعدة الهيئة العامة للموارد المائية في تحقيق إدارة لامركزية للموارد المائية على مستوى الحوض. ويتمثل الهدف العام للمرحلة الثانية من المشروع في تفويض مسؤولية إدارة الموارد المائية إلى أحواض مياه تم اختيارها وفقاً للإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجها الإستثماري. كما يقدم التعاون الفني الألماني المشورة المنهجية والإستراتيجية والقطاعية للهيئة العامة للموارد المائية وكذلك السلطات المحلية أيضاً باعتبارها أه الشركاء. وقد تم التركيز على أيجاد إدارة مائية تتمتع باللامركزية وقوية تنظيمياً من خلال إنشاء لجان أحواض المياه في أحواض مائية مختارة إضافة إلى وضع وتنفيذ خطط إدارة أحواض المياه. وقد تم دعم وتعزيز مشاركة المجتمع المدني وباقي الجهات ذات العلاقة في عملية صنع القرار. كما يدعم الألمان المنظمة الشريكة في تطوير مفهوم الاستدامة المالية للجان الحوض. وهناك مساعي لتعزيز الوعي بالتركيز على النقص الحاد في المياه وآثاره على عامة السكان وكذلك التدابير الممكنة للتخفيف من المشكلة باستخدام الموارد المختلفة وإيجاد شعار مُميز يخص المياه.

الإنجازات

- تأسيس وحدات تابعة للهيئة العامة للموارد المائية في كل من أبين وعمران تؤدي عمل السكرتارية الفنية للجان الحوض.
- تأسيس لجان أحوض في أبين وعمران إضافة إلى لجنة تحضيرية في لحج.
- إقرار وتطوير خطط الإدارة التشاركية للحوض.
- تيسير مشاركة جميع المعنيين من خلال المناقشات وورش العمل والاجتماعات على مستوى المديرية والمحافظه.
- تنمية قدرات الهيئة العامة للموارد المائية ولجان الأحواض والإدارة اللامركزية للمياه من خلال الزيارات الميدانية، المحاضرات، ورش العمل، الدورات التدريبية وأنشطة بناء الفريق.
- صياغة اللوائح الداخلية للمياه ومناقشتها قبل عرضها على مجلس الوزراء لإصدار مرسوم بشأنها.



Strengthening Local Actors in Arid Areas for Sustainable Water use at the Community Level in Amran

Context

The Community-Based Water Use Component (CBWU) supports the Ministry of Local Administration in the decentralization of management capacity in the rural water supply and sanitation sector. While institutional water resource management is being decentralized there remains a lack of bi-directional communication between the Governorate and community levels. The development of water management at a basin level in Yemen has formally brought Local Councils and community water stakeholders into the dialogue about how scarce resources should be managed and where the needs are greatest.

Approach

As Local Councils are given membership on Water Basin Committees by legislation, the Community-Based Water Use Component in coordination with the Ministry sought a mechanism which would allow the community level a more prominent representation in dialogue regarding water resources. By proposing the formation of Village Water Committees a new water management unit was created which could participate in the basin and District activities.

By forming a community-based committee and upgrading their basic management skills and resource understanding, needs and priorities could be communicated both upwards through the public service structures and downwards to community members. This should lead to a future with more effective communication of water and sanitation priorities to target communities as well as clear indications of water supply deficiencies for water sector actors to fill.

Achievements since 2007

- Development and support of 30 Village Water

Committees in 6 Districts of Amran

- Training in cooperation and team dynamics has been provided to over 100 members of Local Councils to help their support of Village Water Committees
- The Project has assisted in resource awareness and management training of the 32 members of the Amran Basin Committee including water sector actors
- A total of 218 Village Water Committee members, including 61 women, have been trained and are now active in community based water management.

Impact

- Village Water Committees have begun to take ownership of the development and investment in their own scarce water resources
- Increased awareness of resource management principles allows for enhanced dialogue between actors at all levels – community, District and Governorate
- Scarce water resources and their quality are being managed more efficiently
- Exchanges of experience and techniques are being sought out to identify potential solutions to common problems

Lessons Learned

- Community based resource management is exceptionally effective but requires an enabling infrastructure within the civil service to thrive
- Decentralizing control is difficult unless clear benefits of scale and efficiency can be demonstrated to decision-makers
- Increased knowledge and trust are essential tools for cooperation; providing these are enhanced through non-partisan methods

giz



التعاون الفني اليمني الألماني - برنامج قطاع المياه
التطوير المؤسسي لقطاع المياه